ويعقل اهل كل مصر من اهل سوادهم لانهم اتباع اهل المصر فانهم
اذا حزبهم امر استنصروا بهم فتعقلهم اهل المصر باعتبار معنى
القرب والنصرة ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة يعقل
عنه اهل الكوفة لانه يستنصر باهل ديوانه لا بجيرانه فلحاصل ان
الاستنصار بالديوان اظهر فلا يظهر معه حكم النصرة بالقرابة و
النسب والولاء وقرب السكنى وغيره وبعد الديوان النصرة بالنسب
على ما بيناه وعلى هذا يخرج كثير من صور مسائل المحافل ومن
جنايته من اهل المصر وليس له في الديوان عطاء واهل البادية القريب
اليه من اهل المصر ومسكنه المصر عقل عنه اهل الديوان من ذلك
المصر لم يشترط ان يكون بينه وبين اهل الديوان قرابة وهذا
هو صحيح لان الذين بذلك تثبت عصبتها اهل المصر وهم موت بنصرهم
اهل الديوان من اهل المصر ولا يختصون به اهل العطاء فثبت
ما قلناه اذا كان قريبا لهم وفي الكتاب اشارة اليه حيث قال واهل
البادية اقرب اليه من اهل المصر وهذا لان الوجوب بحكم النوابة
واهل المصر اقرب منهم مكانا فكانت القدرة على النصرة لهم وصار
نظير رسالة الغيب المنقطعة ولو كان البدوي نازلا في المصر
لا مسكن له فيه لا يعقله اهل المصر لان اهل العطاء لا ينصرون
من لا مسكن له فيه كما ان اهل البادية لا يعقلون عن اهل المصر النازل
فيهم لانه لا ينصر بهم وان كان لاهل الذمة عواقل معروفة يتعاقلون

بها فعقل اصلهم قبلا فديته على عاقلته بمنزلة المسلم لانهم التزموا الحكم
الاسلام والمعاملات الاسباب والمعاني العاصمة عن الاضرار وتعني
الناصر موجود في حقهم وان لم يكن له عاقلة معروفة فالدية في ماله
في ماله ثلاث سنين من يوم يقضي بها عليه كما في حق المسلم لما بينا ان
الوجوب على القاتل دائما ثم يحمل عنه الى العاقلة ان لو وجدت فاذا لم
توجد يقضي عليه عند له فاجر من مسلم في دار الحرب قتل احدهما
صاحبه يقضي بالدية عليه في ماله لان اهل دار الاسلام لا يعقلون
عنه وتمكنه من هذا الفعل ليس بنصرتهم ولا يعقل كافر عن مسلم
ولا مسلم عن كافر لعدم التناصر والتفاوت يتعاقلون فيما بينهم و
ان اختلف ملتهم لان الكفر كله ملة واحدة فالذمي الذمي لم تكن المعاداة
فيما بينهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كما بين اليهود والنصارى ينبغي
ان لا يعقل بعضهم عن بعض وهكذا عن ابي يوسف رحمه الله لانقطاع
التناصر ولو كان القاتل من اهل الكوفة وله عطاء بالبصرة
ديوانه الى البصرة ثم رفع الى القاضي فانه يقضي بالدية على عاقلته من اهل
البصرة وقال زفر رحمه الله يقضي على عاقلته من اهل الكوفة وهو رواية عن
ابي يوسف رحمه الله لان الموجب هو الجناية وقد تحققت وعاقلته
اهل الكوفة وصار كما اذا حز رجل عضو ثم مات ان المال انما يجب عند
القضاء لما ذكرنا ان الواجب هو المثل وبالقضاء ينتقل الى المال وكذا الواجب
على القاتل ثم يتحمل عنه عاقلته واذا ثبت هذا فكل من يتحمل عنه من لكون عاقلته

Copyright © King Saud University